

Distr.: General
14 April 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٠

موجز

تشير التطورات الأخيرة في اقتصاد منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى حدوث انتعاش في النمو في بيئة تتسم بتحسن كبير في استقرار الاقتصاد الكلي. وقد حدث التحسن في النمو على نطاق واسع حيث شمل جميع المناطق دون الإقليمية باستثناء جنوب وجنوب غرب آسيا، ودفع بمتوسط معدل النمو في البلدان النامية في منطقة اللجنة من صفر تقريبا في عام ١٩٩٨ إلى ٥,٦ في عام ١٩٩٩. وقد جاء الإسهام الرئيسي في هذه الطفرة الكبيرة من اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا تلك التي تعرضت للأزمة. وعلى الرغم من أن مخاطر حدوث انخفاض في النمو قائمة، فإن التوقعات باستمرار تعزز النمو الإقليمي في المستقبل القريب تدعو إلى التفاؤل.

وقد أصبحت مسائل توفير شبكات ضمان وأمان اجتماعية في البلدان النامية ذات أهمية في الفترة الأخيرة، وخاصة بعد الأزمة. ويجري حاليا تنفيذ عدد من الترتيبات الرسمية لإقامة شبكات للضمان والأمان الاجتماعية أو هي قيد النظر داخل المنطقة من أجل توفير الحماية ضد البطالة غير الطوعية. أو عدم الحصول على دخل جراء تدهور الحالة الصحية

أو التقدم في العمر. بيد أن هذه التغطية لا تزال محدودة جدا. ومن المقترحات الرامية إلى إحداث تحسينات في هذا الصدد وضع برامج جديدة وزيادة الاعتماد على برامج سوقية أو غير ذلك من البرامج غير الحكومية، وإحداث إصلاحات في البرامج القائمة.

وقد أذكت الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة التي حدثت في عدة بلدان آسيوية اهتماما عالميا بإصلاح النظام المالي الدولي. وتشكل الدعوة إلى تحسين نظم المراقبة والإنذار المبكر جزءا لا يتجزأ من الاستجابة لذلك بوجه عام. وكما هو مطلوب في قرار اللجنة ٢/٥٥ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمتعلق برصد ومراقبة الحالة الاقتصادية والمالية في منطقة اللجنة، أجرت أمانة اللجنة بحثا بشأن هذا الموضوع شملت استعراضا لنظم الرصد والإنذار المبكر في الهيئات الدولية المختلفة. وتكشف الدراسة عن توفر مجال كبير للتعاون الإقليمي في هذه المنطقة. وتتراوح التوصيات بما ينبغي اتخاذه من إجراءات في المستقبل بين تبادل الخبرات بصورة غير رسمية داخل المنطقة وإنشاء نظم رسمية للمراقبة على الصعيد دون الإقليمي. أما المجالات التي يمكن أن تسهم أمانة اللجنة فيها، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف الملائمة، فتتصل بإجراء تحليل أكثر تركيزا وعقد حلقات دراسية داعمة تهدف إلى تبادل الخبرة، وتحديد وتفسير المؤشرات الرئيسية وتقديم خدمات تدريب أو خدمات استشارية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١٥-١	الأداء الاقتصادي في الفترة الأخيرة، التوقعات والتحديات في مجال السياسة العامة
٤	٢-١	ألف - الأداء في الفترة الأخيرة
٤	٦-٣	باء - البحث عن تفسير
٥	٩-٧	جيم - التوقعات على المدى القريب
٥	١٥-١٠	دال - مخاطر حدوث انحسار وتحديات السياسة العامة
٩	٢٤-١٦	ثانيا - شبكات الضمان والأمان الاجتماعيين
٩	١٩-١٦	ألف - نظرة عامة
٩	٢٤-٢٠	باء - قضايا السياسة العامة
		ثالثا - الرصد والمراقبة في المجالين الاقتصادي والمالي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
١٠	٢٧-٢٥	ألف - الرصد والمراقبة
١١	٢٩-٢٨	باء - استعراض الآليات
١١	٣٦-٣٠	جيم - تحسين وتكميل الآليات القشائمة للمراقبة
١٣	٤٠-٣٧	جدول - اقتصادات مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: معدلات النمو الاقتصادي والتضخم، ١٩٩٨-٢٠٠٢
٧		

أولا - الأداء الاقتصادي في الفترة الأخيرة، التوقعات والتحديات في مجال السياسة العامة

ألف - الأداء في الفترة الأخيرة*

١ - تمثلت التطورات الاقتصادية الأخيرة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في انتعاش النمو الاقتصادي من جديد في بيئة اتسمت بحدوث تحسن كبير في استقرار الاقتصاد الكلي. وقد ساهمت عوامل عدة في تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية. وبحلول الجزء الأول من عام ١٩٩٩، ارتفعت أسعار الصرف ارتفاعا كبيرا في البلدان التي تعرضت للأزمة، ثم استقرت تلك الأسعار. واستقرت ظروف العرض المحلية نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة وتخفيف الضغوط الائتمانية وزيادة الواردات. وأدى تحسن الأحوال المناخية في عدة بلدان إلى زيادة الناتج الزراعي. على أن الطلب على المواد الاستهلاكية في القطاع الخاص ظل خافتا، لا سيما في البلدان التي سقطت ضحية لأزمة عام ١٩٩٧. ويتمثل أحد الجوانب الجديدة بالملاحظة في أن المناطق دون الإقليمية شهدت جميعها انخفاضا كبيرا في التضخم الذي بلغ متوسطه في عام ١٩٩٩، ٤ في المائة فقط لدى البلدان النامية في المنطقة. ومن بين بلدان الاقتصادات النامية في المنطقة البالغ عددها ٢٥ بلدا، سجل ما يصل إلى ١٩ بلدا انخفاضا في معدلات التضخم.

٢ - وقد كان التحسن الذي حدث في النمو واسع النطاق أيضا بدرجة معقولة، حيث شمل جميع المناطق دون الإقليمية فيما عدا جنوب و جنوب غرب آسيا. وكان من شأن هذا الاتساع في نطاق التحسن في النمو أن دفع

* تستند هذه الوثيقة إلى دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٠ (منشورات الأمم المتحدة، ستصدر فيما بعد).

متوسط معدلات النمو للاقتصادات النامية في منطقة اللجنة إلى ٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٩ مغايرا بشكل صارخ المعدل الذي بلغ صفرا في المائة تقريبا في السنة السابقة. وقد حقق ١٤ اقتصادا ناميا من الاقتصادات النامية البالغة ٢٥ بلدا، تضمن الجدول بيانات عنها، معدلات نمو أعلى في عام ١٩٩٩؛ ولم يسجل نموا سلبيا سوى بلدين منها مقابل ثمانية بلدان في عام ١٩٩٨. وقد جاء الإسهام الرئيسي في هذه الطفرة الكبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الاقتصادات النامية في المنطقة كمجموعة من اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا التي تعرضت للأزمة.

باء - البحث عن تفسير

٣ - في منطقة اللجنة المتراصة الأطراف، يتحدد أداء البلدان كل على حدة بالتقاء مجموعة من القوى منها قوى خاصة بكل بلد ومنها قوى ذات نطاق عالمي. ومع ذلك، من الممكن تمييز عدد من العناصر المشتركة التي ساهمت في تحقيق هذه الصورة البهيجة المذكورة أعلاه. ويرد في الفقرات أدناه تحليل موجز لبعض هذه العناصر.

٤ - وفّرت الحوافز الضريبية دفعة قوية للنمو في عدد كبير من البلدان وخاصة في اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا التي تعرضت للأزمة. كذلك لجأ عدد من الاقتصادات التي لم تتأثر مباشرة بالأزمة إلى زيادة الإنفاق العام كوسيلة لحفز النمو أو لاحتواء الأضرار التي أحدثتها الكوارث الطبيعية. وقد كان أداء الصادرات مصدرا رئيسيا آخر من مصادر تعزيز النمو الاقتصادي بالنسبة لمعظم البلدان. ومن بين العوامل التي أحدثت تحسنا في أداء الصادرات زيادة الطلب العالمي الذي يعود إلى قوة الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والانتعاش في اليابان، وتحسن الأسعار العالمية بالنسبة للعديد من صادرات السلع الأساسية من المنطقة، وتعزيز القدرة المحلية على العرض نتيجة تخفيف

استمرار الأداء القوي للصادرات، بفضل القدرة السائدة على تحقيق فائض في الإنتاج، وتخفيف الضغوط الائتمانية وارتفاع الطلب على الصعيد العالمي.

٨ - ويُتوقع أيضا أن يُحرز مزيد من التقدم في إعادة هيكلة ديون الشركات. ومن شأن استقرار أسعار الصرف إلى جانب قوة أداء الصادرات أن يساعد في تخفيف أعباء خدمة الديون وينبغي أن يشجع المستثمرين المحليين على الاضطلاع بمزيد من الأنشطة في مجال الاستثمار. علاوة على ذلك، قد يكون من الأيسر للشركات جمع استثمارات مالية من أسواق رأس المال المحلي التي تشهد تحسنا مستمرا في مؤشرات أسواق الأسهم.

٩ - وكما تقدم ذكره، هناك علامات تشير إلى عودة التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى المنطقة. ومن المرجح أن يؤدي هذا الانتعاش الحالي وما يصاحبه من التغييرات في السياسة العامة، التي يعد كثير منها ملائما حتى للاستثمار الأجنبي المباشر بقدر أكبر مما كانت عليه في الماضي، إلى استمرار هذا الزخم.

دال - مخاطر حدوث انحسار وتحديات السياسة العامة

١٠ - على الرغم من السيناريو المتفائل المذكور أعلاه، فإن المنطقة لا تخلو من بعض المخاطر بحدوث انحسار، وهي مخاطر تشكل عددا من التحديات في مجال السياسة العامة. ويكمن أحد هذه المخاطر في الآثار السلبية القصيرة الأجل للإصلاحات الهيكلية. فهناك عدد كبير من البلدان في المنطقة تتخذ مبادرات لإعادة هيكلة كيانات الشركات فيها. وهذه التدابير قد تولد إحساسا بعدم اليقين فيما يتعلق بمستقبل العمالة وتؤدي من ثم إلى تراجع الزيادة التي تحققت في الطلب على اليد العاملة محليا. والتحدي الذي تواجهه السياسات العامة يتمثل في كفاءة الإبقاء على زخم تدابير إعادة الهيكلة الرامية إلى تعزيز الكفاءة، أو حتى تقويتها، مع

الضغوط على السيولة، وأوجه التحسن في الإنتاج الزراعي بفضل العوامل المناخية.

٥ - وكان من شأن اجتماع الحوافز الضريبية وتحسن أداء الصادرات أن أحدثا بعض الظروف الأخرى المواتية لتحسين النمو. وقد ساعد هذان العنصران معا في زيادة استغلال القدرات واحتواء معدلات البطالة المتصاعدة. ونتيجة لذلك، كان هناك مزيد من التفاؤل أدى إلى حدوث بعض الانتعاش في الاستهلاك الخاص المحلي. ومن العوامل التي عززت الاستهلاك المحلي الثروة التي تحققت من ارتفاع مؤشرات سوق الأسهم علاوة على الزيادة النسبية في الاستقرار في أسعار صرف العملات.

٦ - واستفادت عدة اقتصادات في المنطقة أيضا من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية. فإلى جانب التدفقات الرسمية التي حصل عليها العديد من الاقتصادات في شرق وجنوب شرق آسيا في الفترة التي تلت الأزمة، شهدت المنطقة عودة بعض التدفقات الخاصة. وقد تجاوز حجم التدفقات المالية الخاصة إلى آسيا في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٩ المبالغ التي تدفقت إلى المنطقة خلال عام ١٩٩٨ بأكمله.

جيم - التوقعات على المدى القريب

٧ - توحى المؤشرات الراهنة بأن ثمة تفاؤلا إلى حد معقول بأن يستمر الانتعاش في النمو الإقليمي في المستقبل القريب. ويُتوقع أن تحقق الاقتصادات النامية في المنطقة متوسطا لمعدلات النمو يتجاوز قليلا نسبة ٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، أي بزيادة نصف نقطة مئوية على المعدل الذي تحققت في عام ١٩٩٩. وهناك عدد من العناصر التي تستند إليها هذه التوقعات المتفائلة. ومنها ذلك النمو المستمر في عملية إعادة الهيكلة في المؤسسات المالية، واحتمال تخفيف ضغوط السياسات النقدية وانخفاض أسعار الفائدة، واحتمال

الحصص المتوخى بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ستواجه هذه البلدان منافسة أقوى من جانب البلدان النامية داخل المنطقة وخارجها.

١٣ - ولا يزال القطاع الزراعي يشكل مصدرا هاما للقيمة المضافة والعمالة والمواد الخام والصادرات بالنسبة للعديد من الاقتصادات في المنطقة التي يعد هذا القطاع فيها العامل الرئيسي الذي يحدد أداء الاقتصاد بوجه عام. وقد كان من شأن الأزمة في شرق وجنوب شرق آسيا أن أبرزت أيضا أهمية هذا القطاع باعتباره آلية لشبكة أمان اجتماعي. لذلك سيتعين على معظم بلدان المنطقة أن تولي اهتماما أكبر لإجراء تحسينات في مجال الإنتاج الزراعي.

١٤ - وقد كان للحافز الضريبي دور ملحوظ في تحسين الأداء الاقتصادي في عام ١٩٩٩. وهناك حدود بيّنة لمدى الاعتماد على هذا المصدر، فيلزم إذن أن تعمل مصادر حفز بديلة على دفع عجلة النمو في المستقبل. فتحقيق انتعاش اقتصادي في مجال استهلاك القطاع الخاص وفي الاستثمار أمر بالغ الأهمية.

١٥ - وفي الأخير من الجدير بالذكر أن ثمة بعض مخاطر بحدوث انحسار قادم من بيئات خارجية. ويتصل أحد الشواغل على وجه التحديد بأداء اقتصاد الولايات المتحدة وقوة الانتعاش في اليابان. ويأتي أحد المخاطر الخارجية الأخرى من الارتفاع الأخير في أسعار النفط.

تجنب حدوث أي خسارة في ثقة المستهلكين وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية معاكسة.

١١ - ولا تزال القطاعات المالية في العديد من البلدان تعاني من مشاكل خطيرة من قبيل ضخامة مبالغ القروض التي لا تزال قائمة وغير موظفة، وعدم كفاية رأس المال، وعدم كفاية الاعتمادات اللازمة لتغطية الخسائر في القروض. ولذلك فقد تستمر المؤسسات المالية في اعتماد مواقف حذرة في مجال الإقراض، الأمر الذي قد يحد من النمو. فالبلدان إذن تواجه معضلة الخيار بين تشجيع المؤسسات المالية على الإقراض لتلبية الاحتياجات في مجال الاستثمار من أجل استمرار النمو، والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر استمرار تراكم الديون المدومة.

١٢ - وكما ذكر أعلاه، تمثل أحد مصادر الانتعاش الرئيسية في المنطقة في زخم الصادرات. ومن الجدير بالذكر أن أحد العوامل الحاسمة التي أحدثت أزمة عام ١٩٩٧ كان الانحسار الكبير في نمو الصادرات، ذلك الذي عانت منه بلدان شرق وجنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٦. ومن ثم فإن الاعتماد على الطلب الخارجي، باعتباره حافزا أساسيا للنمو، دائما ما يكون محفوفًا بالمخاطر إلى حد ما. وفي هذا السياق، فإن تشجيع روح التنافس في مجال الصادرات يكتسب أهمية بالغة. فتشجيع روح التنافس هذه سيتطلب رفع مستوى الأنشطة التجارية القائمة من الناحية التكنولوجية علاوة على القيام بتنويع تدريجي لهذه الأنشطة والتحول إلى أنشطة تستند بقدر أكبر إلى المعرفة والتكنولوجيا. وعادة ما تكون المنافسة في هذه الأنشطة أقوى من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتقدمة على السواء خارج المنطقة. وجدير بالذكر أيضا هنا أن عددا من البلدان النامية المنخفضة الدخل في المنطقة نجحت في تنويع صادراتها بإنتاج صادرات مصنعة كثيفة العمالة منخفضة النوعية، وخاصة المنسوجات. وبالإلغاء

جدول

اقتصادات مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط
 الهادئ: معدلات النمو الاقتصادي والتضخم، ١٩٩٨-٢٠٠٢
 (بالنسب المئوية)

	التضخم (أ)					الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
	(ب)٢٠٠٢	(ب)٢٠٠١	(ب)٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	(ب)٢٠٠٢	(ب)٢٠٠١	(ب)٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨
الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ^(ج)	٣,٨	٤,٢	٣,٧	٤,٠	١١,٣	٦,٥	٦,٤	٦,٢	٥,٦	٠,١
جنوب وجنوب غرب آسيا ^(د)	٦,٠	٧,٨	٨,٦	١٠,٢	١٤,٨	٦,٦	٦,٧	٦,٣	٤,٩	٥,٨
إيران (جمهورية - الإسلامية)	١٥,٢	١٧,٦	١٩,٦	٢٣,٣	٢٠,٠	٦,٥	٥,٥	٤,٥	٢,٥	١,٦
باكستان	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٧	٧,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٣,١	٤,٣
بنغلاديش	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٨,٩	٧,٠	٨,٣	٨,٣	٦,٤	٥,٢	٥,٧
بوتان	٩,٠	٩,٢	٩,٠	٥,٢	٥,١	٥,٨
تركيا	..	٥٤,٩	٥٢,٨	٦٦,٠	٨٤,٦	..	٣,٩	٤,٦	٢,٣-	٢,٨
سري لانكا	..	٦,٨	٧,٥	٦,٠	٩,٤	..	٥,٤	٤,٤	٤,٠	٤,٧
نيبال	٦,٥	٦,٥	٧,٠	٩,٦	١٠,٢	٦,٠	٦,٠	٤,٠	٣,٤	٢,٦
الهند	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٧,٠	١٣,١	٧,٢	٧,١	٦,٩	٥,٩	٦,٨
جنوب شرق آسيا	٤,٨	٦,٠	٥,٤	٩,٣	٢٧,٦	٦,٠	٥,٧	٤,٥	٣,٤	٦,٩-
إندونيسيا	٨,٠	٦,٦	٤,٠	٢٠,٤	٧٧,٦	٦,٥	٦,٠	٣,٠	٠,١	١٣,٧-
تايلند	٣,٥	٣,٥	٢,٥	٠,٣	٨,١	٥,٢	٥,٠	٤,٤	٤,١	١٠,٤-
سنغافورة	١,٤	١,٣	١,٠	٠,٤	٠,٣-	٦,٥	٦,٨	٦,٠	٥,٤	٠,٤
الفلبين	٥,٥	٦,٥	٧,٠	٧,٠	٩,٠	٥,٤	٤,٦	٤,٥	٣,٢	٠,٥-
فيت نام	٨,٩	٧,٦	٦,٥	٢,٥	٩,٢	٦,٠	٦,٠	٥,٨	٤,٨	٥,٨
ماليزيا	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٥,٣	٦,٦	٦,٥	٥,٨	٥,٤	٧,٥-
ميانمار	..	٢٦,٠	٣٢,٠	٣٨,٠	٥١,٥	..	٥,٢	٥,٠	٤,٦	٥,٠
شرق وشمال شرق آسيا	٢,٨	٢,٣	١,٥	٠,٤-	٢,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٩	٦,٧	١,٦
مقاطعة تايوان الصينية	١,٨	٢,٠	٢,٢	٠,٥	١,٧	٦,١	٦,٢	٦,٠	٥,٢	٤,٨
جمهورية كوريا	٤,٠	٤,٠	٣,٢	٠,٩	٧,٥	٦,٠	٦,٠	٧,٨	٩,٠	٥,٨-
الصين	٢,٣	١,١	٠,٠	١,٤-	٠,٨-	٧,٦	٧,٨	٧,٥	٧,٢	٧,٨
هونغ كونغ، الصين	٣,٠	٢,٠	٠,٠	٣,٠-	٢,٨	٦,٥	٦,٠	٤,٠	٠,٥	٥,١-
اقتصادات المحيط الهادئ الجزرية	٤,١	٤,١	٥,٧	٨,٤	١٠,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٥,٨	٢,٠
بابوا غينيا الجديدة	٥,٠	٥,٠	٦,٠	١٣,٠	١٣,٦	١,٤	٠,٩	٠,٩	٥,٣	٣,١
تونغا	٢,٠	٢,٠	٤,٠	٦,٠	٣,٤	٢,٢	٢,٥	٣,٦	١,١-	٠,٣-
جزر سليمان	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٠	١٢,٠	٢,٦	٣,٥	٥,٨	٤,٨	٣,٩-

	التضخم (أ)					الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
	(ب) ٢٠٠٢	(ب) ٢٠٠١	(ب) ٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	(ب) ٢٠٠٢	(ب) ٢٠٠١	(ب) ٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨
ساموا	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٢,٢	٤,٥	٤,٥	٤,٩	٦,١	١,١
فانواتو	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٠,٥	٤,١	٣,٢	٣,٢	٣,٣	١,١	٣,٤
فيجي	٣,٠	٣,٠	٦,٠	١,٠	٨,١	٢,٦	٣,٤	٣,٠	٧,٨	٠,٥
الاقتصادات المتقدمة النمو في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ										
استراليا	١,٥	١,٤	١,٠	٠,١-	٠,٧	١,٦	١,٤	١,١	١,١	٢,٣-
نيوزيلندا	٤,٢	٥,٠	٣,٥	١,٥	٠,٨	٢,٠	٣,١	٣,٠	٣,٤	٤,٨
اليابان	١,٤	١,٤	١,٤	٢,٠	١,٣	٤,٠	٣,٣	٣,٥	٢,٢	٠,٨-
	١,٣	١,٢	٠,٨	٠,٢-	٠,٧	١,٦	١,٣	١,٠	٠,٩	٢,٨-

المصادر: حسابات أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية

(واشنطن العاصمة، شباط/فبراير ٢٠٠٠؛ ومصرف التنمية الآسيوي (Oxford University Press, 1999)، المؤشرات الرئيسية للبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٩ (مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٩)) و Asian Development Outlook 1999 (آفاق التنمية في آسيا، ١٩٩٩) (مطبعة جامعة أكسفورد في نيويورك، ١٩٩٩)؛ والأمم المتحدة، الأمانة العامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "تقرير فريق الخبراء المعني بالحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها (مشروع لينك)، أثينا، ١ - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩" (نيويورك، ٢٠٠٠)؛ و Economist Intelligence Unit، Country Report: Myanmar (Burma) Fourth Quarter 1999؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: آفاق الاقتصاد (بروكسل، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)؛ ومصادر وطنية.

ملاحظة: يشير التضخم إلى تغيرات في مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية.

(أ) تقديرات.

(ب) أرقام متوقعة/مستهدفة.

(ج) استنادا إلى بيانات تتعلق بـ ٢٥ اقتصادا ناميا تمثل نحو ٩٥ في المائة من سكان المنطقة (باستثناء جمهوريات آسيا الوسطى)؛ استخدم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بدولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥ كعامل ترجيح من أجل حساب معدلات النمو على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي.

(د) تتصل التقديرات والتوقعات بالنسبة للبلدان بالسنوات المالية المحددة فيما يلي: السنة المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠ = ١٩٩٩ بالنسبة لبوتان وجمهورية إيران الإسلامية والهند؛ والسنة المالية ١٩٩٩/١٩٩٨ = ١٩٩٩ بالنسبة لباكستان وبنغلاديش ونيبال.

ثانيا - شبكات الضمان والأمان الاجتماعيين

ألف - نظرة عامة

١٦ - إن برامج شبكات الضمان والأمان الاجتماعيين بالغة الأهمية في ضمان تمكين مختلف الشرائح السكانية من الحصول بصورة معقولة على دخل أدنى وحد أدنى من الخدمات الاجتماعية في حالات الطوارئ المتنوعة مثل البطالة غير الطوعية، والشيخوخة والأزمات الاقتصادية المفاجئة.

١٧ - وما فتئ توسيع نطاق برامج شبكات الضمان والأمان الاجتماعيين وتنفيذها بفعالية يحظيان باهتمام كبير في السنوات الأخيرة. وبرزت أهمية هذه التدابير بقدر أكبر بسبب الأزمة الاقتصادية في آسيا، التي وجدت حكومات عديدة نفسها على إثرها غير مهيأة لمواجهة تفشي الحرمان الاجتماعي وقساوته.

١٨ - وتشمل ترتيبات شبكات الضمان والأمان الاجتماعيين الرسمية الجاري حاليا تنفيذها في البلدان النامية في المنطقة نهجا واحدا أو مجموعة من أربعة نهج عامة: الاستحقاق العام (مثل الرعاية الطبية المجانية في المستشفيات العامة)؛ والتأمين الاجتماعي (مثل خطط المعاشات التقاعدية القائمة على المشاركة)؛ والمساعدة الحكومية (مثل بطاقة الصحة المجانية للفقراء)؛ والوصول إلى تلك الترتيبات عن طريق السوق من خلال خطط يديرها القطاع الخاص (من ذلك على سبيل المثال خطط التأمين الجماعي المختلفة).

١٩ - وتتضمن الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٠ استعراضا موجزا لترتيبات شبكات الضمان والأمان الاجتماعيين المنفذة في البلدان النامية في المنطقة. ويشير الاستعراض إلى أن عددا كبيرا من الناس لا سيما في القطاع غير المنظم، الريفي والحضري، لا يزالون حاليا محرومون من تغطية الضمان الاجتماعي. وهم مضطرون إلى الاعتماد في المقام الأول على

نوع شبكات الأمان الاجتماعي التي تساعد على تخفيف حدة الفقر أو إعادة توزيع الدخل لحمايتهم من فقدان الدخل بسبب البطالة أو الشيخوخة أو اعتلال الصحة. وبالفعل، فقد قدرت التغطية الموحدة للضمان الاجتماعي في إطار خطط فرضتها الحكومات تتعلق بالقوى العاملة في القطاع الخاص والعمالة الحكومية بنسبة تقل عن ٣٠ في المائة من مجموع القوى العاملة في العديد من البلدان الآسيوية، وهي نسبة منخفضة بطبيعتها الحال، وذلك نظرا لاستمرار أهمية الزراعة والقطاع غير الرسمي بوصفهما مصدرين للعمالة.

باء - قضايا السياسة العامة

٢٠ - ينبغي تحسين وتعزيز تصميم وتنفيذ الخطط الحالية في مجالات منها أنماط التمويل، ومقدار الاستحقاقات التي تقدمها، ومستوى الخدمات المقدمة وجدواها من حيث التكلفة، والشفافية والمساءلة في مجال الإشراف والرقابة. وينبغي أيضا العمل بنظام شبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة لأغراض توفير الحماية الاجتماعية الأساسية (مثل مساعدة العاطلين، واستحقاقات الشيخوخة والخدمات الصحية) لصالح الفئات الاجتماعية غير المشمولة حتى الآن.

٢١ - وسيظل التأمين الاجتماعي هو النمط الرئيسي المتبع لتوفير استحقاقات الضمان الاجتماعي. بيد أن الآليات المتصلة بالسوق أو الترتيبات التعاونية مع المجتمع المدني يمكن أن تكون عنصرا مفيدا مكملا للخطط التي ينفذها القطاع العام لضمان مستويات أعلى من استمرار القدرة على التمويل، والتغطية والاستحقاقات والخدمات.

٢٢ - إن تنفيذ خطط ملائمة تتعلق بمخصصات البطالة والإعفاء من العمل لأسباب خارجة عن الإرادة مسألة تستحق الاعتبار الواجب. بيد أنه ليس من الممكن الآن أن يشمل جميع العمال والموظفين خلال فترات طويلة أو حتى

تحسين المراقبة (المعرفة بأنها تشمل التعاون الدولي في مجال الرصد وتبادل المعلومات فضلا عن ممارسة ضغط الأقران في مسائل السياسة العامة) جزء لا يتجزأ من الاستجابة العامة. وفي حين أن أحد الأسس المنطقية للتعاون الدولي بشأن المراقبة هو تشجيع العوامل الخارجية الإيجابية، فإن تفادي العوامل الخارجية السلبية الناشئة من آثار العدوى يوفر أقوى الحوافز. وتستلزم إمكانية تعزيز العدوى المالية زيادة التشاور والتعاون فيما بين البلدان.

٢٦ - وطلبت اللجنة في قرارها ٢/٥٥ بشأن الرصد والمراقبة في المجالين الاقتصادي والمالي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وهو القرار الذي اتخذته في دورتها الخامسة والخمسين، المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، طلبت إلى أمانة اللجنة إجراء دراسة بشأن الآليات الإقليمية الممكنة لتبادل المعلومات ونظم الإنذار المبكر فيما يتعلق بالحالة المالية والاقتصادية لبلدان المنطقة، مع التركيز على اتقاء الأزمات والتخفيف من تأثير البلدان بالاضطرابات الاقتصادية والمالية. وبلخص هذا التقرير البحث الذي أجرته الأمانة بشأن هذا الموضوع. وترد الدراسة كاملة في الجزء الثاني من الدراسة الاستقصائية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٠.

٢٧ - وكان هدف الدراسة تقديم توصيات تتعلق بأنشطة المستقبل، بما في ذلك الوسائل والأساليب المتعلقة بتقديم المساهمات الإقليمية في برامج الرصد والمراقبة العالمية التابعة لصندوق النقد الدولي وسائر الكيانات المتعددة الأطراف. وعرضت هذه التوصيات على اللجنة في دورتها الحالية في الوثيقة المعنونة "تقرير بشأن تنفيذ قرار اللجنة ٢/٥٥ فيما يتعلق بالرصد والمراقبة في المجالين الاقتصادي والمالي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ"

عابرة من البطالة في العديد من البلدان النامية. ويمكن أن يشكل تنفيذ خطط لضمان العمل، من خلال برامج للأشغال العامة تخصص لفئات مستهدفة من العاطلين عن العمل، لا سيما الذين يعيشون منهم في المناطق الريفية، خيارا سليما.

٢٣ - وسيصبح توفير استحقاقات الشيخوخة والتقاعد مسألة تكتسب أهمية متزايدة نظرا للاتجاه التصاعدي في نسب السكان المتقدمين في السن في المنطقة. ومن الحلول الرامية إلى تقليل مخاطر العسر المالي لبرامج الاستحقاقات إلى أدنى حد ممكن، وفي الوقت نفسه ضمان مستوى معقول من الرعاية الاجتماعية لكبار السن إنشاء هيكل متعدد الدعائم لاستحقاقات الشيخوخة. ويمكن أن يكون من دعائم هذا الهيكل خطة استحقاقات يحدد ولايتها القانون، ويمكن تنفيذ بقية دعائم الهيكل عن طريق خطط يديرها القطاع الخاص وتمول عن طريق التبرعات.

٢٤ - وستكتسب البرامج الرسمية للضمان والأمان الاجتماعيين أهمية متزايدة بوصفها أداة للحماية الاجتماعية في الاقتصاد الآخذة في التصنيع والتحضر. بيد أن عملية انتقال الأسر بصفة غير رسمية لمواجهة مختلف أنواع حالات الطوارئ ستظل هامة في العديد من بلدان المنطقة في المستقبل القريب. وبإمكان الحكومات تقديم التشجيع اللازم لمثل هذه الأشكال التكميلية، وبأن تقوم، مثلا بتقديم حوافز ضريبية أو وضع الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة.

ثالثا - الرصد والمراقبة في المجالين الاقتصادي والمالي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٥ - أثارت الأزمة الأخيرة في الكثير من البلدان الآسيوية وغيرها اهتماما عالميا بإصلاح النظام المالي الدولي. والأفكار الداعية إلى هذه الإصلاحات متعددة الجوانب. والدعوى إلى

الواقع القيام بأنشطة لرصد مدى قوة هذا البلد أو النظام المالي أو ذاك ومدى تعرضه لأي اضطرابات داخلية أو خارجية باستخدام عدد معقول من المؤشرات، وتكميل ذلك بمجموعة من خيارات الاستجابة السياسية تنفذ كلما انطلقت الإشارات.

باء - استعراض الآليات

٣٠ - هناك هجان مؤسسيان لرصد الأزمات واتقائها: الأول، تشرف بموجبه بعض الهيئات على الأداء الاقتصادي والسياسات الاقتصادية لدى الأعضاء لتحسين الرفاه العام، ويستلزم النهج الآخر تعزيز الشفافية والمساءلة ووضع معايير متفق عليها دولياً لغرض التنظيم، وتحديد ممارسات الإشراف وصياغة السياسات، لتنفيذ فيما بعد على الصعيد الوطني. ويراعي استعراض آليات المراقبة العالمية الحالية إلى هذين النهجين وقيم المبادرات الحديثة الرامية إلى تلبية الحاجة إلى تعزيز المراقبة. ويشمل الاستعراض صندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية فضلاً عن أجهزة القطاع الخاص ووكالات تصنيف المخاطر. ويلاحظ أن منتدى الاستقرار المالي، الذي أنشأه أعضاء مجموعة السبعة في عام ١٩٩٩ لتنسيق المسؤوليات عن تعزيز الاستقرار المالي الدولي بفعالية أكبر، يشمل ممثلين عن الوكالات الرئيسية لتحديد المعايير والقواعد مثل البنك الدولي ومصرف التسويات الدولية. وتتضمن الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٠ أيضاً وصفاً للتطورات الحديثة في القواعد والمعايير من مختلف الأنواع التي تؤثر في القطاع المالي.

١ - صندوق النقد الدولي

٣١ - تنص مواد الاتفاق لصندوق النقد الدولي على أن وظيفته الرئيسية هي الإشراف على النظام النقدي الدولي من خلال المراقبة، وبرامج الدعم المالي والخدمات الاستشارية. وتمثل المراقبة الثنائية للصندوق في إجراء مشاورات عادية

(E/ESCAP/1162) في إطار البند ٧ (أ) من جدول الأعمال للنظر فيه مع إمكانية إقراره.

ألف - الرصد والمراقبة

٢٨ - ويستلزم إقامة تعاون دولي فعال في مجال الرصد والمراقبة اتخاذ عدة خطوات منها الفهم الكامل للأهداف المتوخاة؛ ووضع إطار تحليلي متفق عليه لتقييم الأثر الدولي للسياسات الاقتصادية وأداء الاقتصادات؛ واتخاذ مجموعة إجراءات تتيح بحث الاعتبارات الدولية في عملية صنع السياسات الوطنية. والرصد هو عملية مقارنة مؤشرات أو أهداف مختارة مشتركة بالأداء الفعلي، في حين أن المراقبة ليست فقط التبادل المنظم للمعلومات بل هي أيضاً وسيلة لتشجيع اتخاذ إجراءات علاجية في مجال السياسة العامة على الصعيد الوطني.

٢٩ - إن نظم الإنذار المبكر هي نماذج تحاول بصورة منظمة التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية. وعادة ما تصنف نماذج التنبؤ بالأزمات في ثلاثة أصناف هي: نهج قائم على الإشارات؛ ونموذج قائم على الاحتمالية، ونهج تراجمي، علماً بأن الصنف الأول هو الأكثر استخداماً على الصعيد الوطني كما أن استخدامه على الصعيد الدولي أخذ في الازدياد. وعندما تتجاوز قيم المؤشرات خطوطاً محددة سلفاً تنطلق إشارة الإنذار. وتبين من بحوث أجريت مؤخراً أن استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والمؤسسية مفيدة في التنبؤ بالأزمات، غير أنه نظراً لأن الأزمات والاقتصادات تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها، فإن مجموعة المؤشرات التي تعطي نتائج جيدة بالنسبة لبلد بعينه ربما لا تكون بالضرورة من نفس مجموعة المؤشرات العامة. وأياً كان نوع النماذج فإنها ليست مرضية على نحو كامل بل أن هناك عدداً كبيراً من الحالات التي تعجز فيها النماذج عن التنبؤ بأزمة تحدث بالفعل. لذلك، ربما كان أقرب إلى

٢ - مصرف التسويات الدولية

٣٣ - يعمل مصرف التسويات الدولية كمحفل يضم المصارف المركزية والهيئات الإشرافية بغرض تعزيز التعاون الدولي في مجال تشجيع الممارسات السليمة في مجال الإشراف على المصارف، ووضع المعايير المتعلقة بإدارة المخاطر، وجمع البيانات ونشرها وتحليل السياسات. وفي حين كان مصرف التسويات الدولية أساساً منظمة تابعة لمجموعة الـ ١٠، فقد أصبحت الآن مصارف مركزية من ١٣ بلداً نامياً لها أهميتها في النظام الاقتصادي العام من حملة أسهمه منذ عام ١٩٩٦، ومنها سبعة بلدان في آسيا، ويوفر مصرف التسويات الدولية خدمات السكرتارية للجان الدائمة الثلاث المقابلة لدعامات النظام المالي وهي: لجنة بازل للإشراف المصرفي (المؤسسات المالية)؛ ولجنة النظام المالي العالمي (الأسواق المالية)؛ ولجنة نظم المدفوعات والتسويات (الهياكل الأساسية المالية). ويجري بانتظام عقد اجتماعات عادية متكررة تحت رعاية هذه اللجان للاضطلاع بأنشطة من نوع المراقبة، ومناقشة المسائل الناشئة وإنشاء أفرقة عمل لصياغة القواعد. وهذه القواعد ليست أدوات قانونية، بل إن الأمر متروك لكل وكالة وطنية لتقرر متى وكيف تنفذها نظراً لأن التعاون الدولي في مصرف التسويات الدولية يقوم على مبدأ الاستقلال الذاتي للبلدان. وترد تفاصيل الممارسات الإشرافية والجوانب التقنية في مجال الرصد الذي يقوم به مصرف التسويات الدولية في الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٠ حيث تتخذ لجنة بازل للإشراف المصرفي كدراسة حالة فردية، وهي المسؤولة عن اتفاق بازل ومجموعة المبادئ الأساسية للإشراف الفعال على المصارف، وهما صكان رئيسيان في النظام المصرفي العالمي.

٣٤ - يساعد مصرف التسويات الدولية في الوقت الراهن على تحسين النظام المالي الدولي. وقد اتخذ المصرف خطوات لإصدار الإحصاءات المصرفية الدولية، في موعدها وتحسين

بينه وبين الأعضاء (المادة الرابعة، المشاورات)، بما في ذلك تقديم المشورة في مجال السياسات. والمجال الذي تركز عليه المراقبة المتعددة الأطراف هو تأثير السياسات الوطنية على البيئة العالمية، مع التأكيد على أسعار الصرف، والتدفقات التجارية وتدفقات رؤوس الأموال. ويصدر صندوق النقد الدولي بانتظام منشورات عديدة تتضمن إحصاءات مالية شاملة من مختلف الأنواع. ويعمل الصندوق بشكل متزايد مع المنظمات الإقليمية من أجل إجراء المشاورات وتوفير المدخلات في آليات المراقبة الإقليمية.

٣٢ - وركزت المبادرات الأخيرة المبذولة في مجال اتقاء الأزمات على تعزيز الشفافية عن طريق تشجيع إصدار تقارير صندوق النقد الدولي (الإخطارات العامة، المادة الرابعة، تقارير الموظفين، منشور الصندوق المتعلق بأنشطة البحوث الاقتصادية الخ) وذلك لإطلاع الأسواق ومقرري السياسات على الحالة الاقتصادية في أي بلد من البلدان. وأنجز الصندوق أيضاً وضع بعض المعايير والقواعد (المعايير المتعلقة بنظم البيانات ونشرها وقواعد الممارسات الجيدة المتعلقة بالشفافية الضريبية وشفافية السياسات النقدية والمالية)، كما يقدم المساعدة التقنية إلى البلدان لتنفيذ أحكام هذه المعايير والقواعد. وما فتئ صندوق النقد الدولي، وكذلك المنظمات الدولية الأخرى، تعزز جهودها من أجل تقييم مواطن الضعف وآثار العدوى في القطاع المالي. وعلى سبيل المثال، يتعاون الصندوق مع مصرف التسويات الدولية على تشجيع تنفيذ المبادئ الأساسية للإشراف الفعال على المصارف، وأنشأ مع البنك الدولي لجنة الاتصال بين القطاعات المالية بغرض التعاون الفعال بشأن تقييمات القطاع المالي والمساعدة التقنية ذات الصلة.

وبور، وفيتش IBCA، وهي الوكالات الرئيسية) ميزة على المؤسسات المالية إذ بإمكانها أن تعكس نظرة السوق ومصادقية السياسة الحكومية إلى حد كبير. وفي حين أنه من المشكوك فيه أن تكون تقديرات المراكز الائتمانية مفيدة باعتبارها إنذارا مبكرا، فإنها تعتبر مقياسا لمدى ضعف الاقتصاد. وعلى الرغم من عدم وجود صيغة دقيقة لتحديد المراكز الائتمانية، هناك ارتباط كبير بين مختلف تقديرات المركز الائتماني للبلد الواحد، نظرا لأن الوكالات تنظر إلى عوامل متشابهة إلى حد بعيد في الاقتصاد الكلي.

جيم - تحسين وتكميل الآليات للمراقبة القائمة

٣٧ - كما ذكر آنفا، تم تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بجانبين على الأقل من النظام المالي الدولي الجديد وهما: تحسين الشفافية؛ وتطوير وتنفيذ معايير وقواعد لمختلف مهام المراقبة. غير أن التنفيذ الفعال مشكوك فيه حتى في تلك المجالات التي يبدو أن ثمة اتفاقا عليها. وهذا يعود إلى أمور منها أنه ليس للهيئات العالمية مثل صندوق النقد الدولي أو مصرف التسويات الدولية تأثير كاف على عمليات رسم السياسات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، حتى إذا قبلت الحكومات المعايير والقواعد التي تضعها هذه الهيئات، فإن التنفيذ الفعال يتوقف على وجود آلية وطنية ملائمة للتنفيذ، وعلى بعض وسائل الرصد المستقلة. ومن ثم فإن المبادرات الأخيرة تهدف إلى سد هذه الثغرات من خلال زيادة التعاون فيما بين آليات المراقبة وفيما بين المؤسسات، على الصعيد الثنائي وبطريقة منسقة، علما بأن منتدى الاستقرار المالي أوضح مثل على الترتيبات التعاونية فيما بين الهيئات العالمية للمراقبة، والسلطات الوطنية وغير ذلك من الوكالات التنظيمية.

٣٨ - وقدمت الأزمة الآسيوية عدة دروس قيمة تبين سبب مقدرة المبادرات الإقليمية على زيادة فعالية عملية المراقبة

نوعيتها وشمولها وإدراج مشتقات، وتحسين تقديم التقارير عن الديون. ويجب حاليا استعراض للاتفاق الرئيسي من أجل التصدي للمخاطر في النظام المالي بصورة أكثر شمولاً، ولبذل مزيد من الجهود لتعزيز التنفيذ الكامل للمبادئ الأساسية. وقد تم تشكيل أفرقة عاملة لاستخلاص الدروس من الأزمة الآسيوية لكي يستفيد منها المشرفون في المصارف الدائنة، وتحسين المدخلات في جهود الإصلاح المبذولة من أجل التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة وعلى السياسات، من أجل تجنب الأزمات المالية الدولية، وتسهيل حلها عندما تحدث، وعلى تقوية الأنظمة المالية بغية تعزيز الاستقرار المالي. وأنشأ مصرف التسويات الدولية مكتبا تمثيلا في هونغ كونغ في الصين، في عام ١٩٩٨، ومعهد الاستقرار المالي في بازل في عام ١٩٩٩ لتنظيم حلقات دراسية وبرامج تدريبية.

٣ - معهد التمويل الدولي

٣٥ - أنشأت المؤسسات المالية الخاصة الرئيسية معهد التمويل الدولي للتصدي لأزمة الديون الدولية التي حدثت في أوائل الثمانينات، مع تركيز الاهتمام بصفة خاصة على تقييم مخاطر الاستثمارات في الأسواق الناشئة. ولمعهد التمويل الدولي في الوقت الراهن أكثر من ٣٠٠ عضو في كل أنحاء العالم. وله ثلاثة أهداف توضح وظيفته القائمة على الرصد: فهو يسعى إلى دعم أنشطة أعضائه في الأسواق الناشئة عن طريق نشر بيانات تكون في موعدها ودقيقة عن هذه الأسواق؛ كما أنه بمثابة منتدى لتشجيع المجتمع المالي الخاص على مناقشات مع الهيئات المالية الدولية؛ بالإضافة إلى أنه وسيلة لتبادل المعلومات والآراء حول الإشراف المالي على الصعيد العالمي من خلال نشر تحليلاته في مجال السياسات.

٤ - وكالات تحديد المركز الائتماني

٣٦ - تقدم وكالات تحديد المركز الائتماني الخاصة، تقييما لمخاطر الائتمان لدى كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص. وللكالات التي تعتبر مستقلة (مودي وستاندارد

أو تحرير الأموال أو إجراء مناقشات هيكلية تنظم بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية حول الطرائق وإجراء عمليات رصد ومراقبة. وتشمل أيضا تنظيم حلقات دراسية لاستخلاص الدروس فيما يتعلق بالسياسات وآثارها الخارجية من خلال الاستفادة من الإخطارات العامة وغير ذلك من التقارير التقييمية بوصفها مواد أساسية. ويمكن أن تكون هناك أيضا عمليات رقابة ذات طابع رسمي أكبر في إطار المجموعات دون الإقليمية، مثل تلك التي أنشأتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح على البلدان أن تعزز الجوانب التقنية للمراقبة على الصعيد الوطني وأن تشارك بنشاط في العملية الجارية لوضع نظام مالي جديد.

٤٠ - للدور المقترح أن تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، دعما للمبادرات الوطنية ودون الإقليمية واستكمالا للمبادرات العالمية، ثلاثة جوانب رئيسية. أولا، تستطيع اللجنة أن تدعو إلى تبادل الخبرات فيما بين مجموعات البلدان إذا رغبت، وتدعم ذلك، بالتعاون مع المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف حول مختلف المواضيع التي لها أهمية بالنسبة للمجموعة كما ذكر أعلاه، أو تدعو إلى تنظيم حلقات دراسية حول التجارب المكتسبة على الصعيد دون الإقليمي عن طريق تنظيم مراقبة ذات طابع رسمي أكبر واستخدام الضغوط من جانب البلدان المجاورة. ومن شأن ذلك أن يساعد على بناء قدرة وطنية على رسم السياسات للمشاركة في نظام مالي دولي متطور. وثانيا، تستطيع اللجنة تنظيم دورات تدريبية، إذا وجدت الرغبة، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف، على الصعيدين الوطني أو دون الإقليمي، وتقديم المشورة في مجال السياسات للحكومات حول الجوانب المختلفة للرصد والمراقبة، لا سيما بالنسبة للاقتصادات التي ليست ذات أهمية في النظام الاقتصادي العام، وللمجموعات الضعيفة،

والرصد للدلالة على أن أزمة على وشك الوقوع أو للتأهب لاستباق وقوع الأزمة. وقد أصبحت الاقتصادات في المنطقة أكثر ترابطا، وبتزايد اهتمام كل بلد بالنمو والتنمية المنتظمة في البلدان الأخرى. ونظرا إلى أن الإنذار المبكر قد لا يؤدي وظيفته بسبب وجود ضغوط سياسية محلية، فإن الضغط الإقليمي من البلدان المجاورة يمكن أن يكون دافعا إلى اعتماد سياسات ملائمة. وتنشأ مشكلة أخرى من الاختلافات في تفسير الإشارات. فمثلا لم تنظر الحكومات إلى الارتفاع السريع في مستوى الديون الخاصة القصيرة الأجل في عدة بلدان آسيوية على أنه إنذار لمشكلة وشيكة الوقوع. وربما يساعد تبادل المعلومات والمناقشات بين المسؤولين في المنطقة على تبيهم إلى هذه التطورات الجديدة وغير المألوفة، لتعزيز بناء القدرات الوطنية، ولبناء الثقة في خيارات السياسات التي تعتبر منطبقة على الحالة. وربما لا تعطي المؤشرات التي يتم رصدها على المستوى العالمي إنذارا كافيا للمشاكل المحتملة أو مدى شدتها، بسبب عدم التركيز الكافي على جوانب ذات أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة. وإن ندرة القدرات الوطنية التي لديها الخبرة على تشخيص المشاكل الناشئة في النظام المالي الدولي الجديد والأشد تعقيدا تعطي سببا منطقيا آخر للتشجيع على تبادل الدعم فيما بين البلدان في المنطقة، بالإضافة إلى المساعدة التقنية التي تقدمها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٣٩ - إن الاعتبارات المذكورة أعلاه، فضلا عن عمق الأزمة الإقليمية الأخيرة بسبب ظاهرة العدوى أبرزت الحاجة إلى وجود نظام مراقبة إقليمي أو دون إقليمي يكمل النظامين المحلي والعالمي. وفي الجزء الثاني من "الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٠" تم عرض طرائق تكتسب طابعا رسميا بصورة متزايدة لتنظيم النهج الاستشارية دون الإقليمية. وتشمل هذه النهج التبادل غير الرسمي للخبرات فيما بين البلدان المعنية حول مواضيع مثل اختيار وتفسير المؤشرات الرئيسية

مثل أقل البلدان نمواً، وللاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وثالثاً، تستطيع اللجنة أن تقدم منظوراً إقليمياً مستقلاً بشأن آسيا والمحيط الهادئ تستفيد منه البلدان أو الهيئات العالمية، وأن تجري تحليلات للمسائل والمشاكل الناشئة التي تهم أعضاء اللجنة، بما في ذلك، مثلاً، التحضير لإجراء رصد أكثر منهجية لمؤشرات مختارة في "الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٠". ويرد مضمون هذه التوصيات بتفصيل أكبر في التقرير عن تنفيذ قرار اللجنة ٢/٥٥ (E/ESCAP/1162).